

الأزهر  
مجمع البحوث الإسلامية

السكـر تـاريخـة الفنية

الرد على مشروع

وزارة الشؤون الاجتماعية في الأسرة

لفضيلة الشيخ محمد أحمد أبو زهرة

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا  
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الحشر: ٧  
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ  
وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ الأنعام: ١١٥ .

(صدق الله العظيم)

فقد العالم الإسلامي علما من أعلام الشريعة الإسلامية  
ورائدا من روادها الأوائل فضيلة الأستاذ الشيخ

محمد أحمد أبو زهرة  
أستاذ الشريعة بكلية الحقوق  
وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

وكان قد وضع هذا البيان قبل وفاته رحمه الله  
عليه ورضوانه .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - لله تعالى الحمد ، وعلى نبيه أفضل الصلاة وأتم التسليم .  
وبعد : فقد اطلع بجمع البحوث الإسلامية على المشروع الذي  
اقترحتة لجنة ألفيت بوزارة الشؤون الاجتماعية ورأسها السيدة  
الدكتورة عائشة راتب وزيرة هذه الوزارة .

وقد نشرت بعض فقرات المشروع الخاصة بتقييد الطلاق  
وتقييد تعدد الزوجات وهاج لذلك الرأي العام المسلم ، وتنادى  
الناس بوجوب أن يقول علماء المسلمين كلمتهم في هذا المشروع ،  
وعدوه بدعا في الإسلام يجب رده ، أو يجب دراسته لا أن  
يذهب إلى دار النيابة عن الأمة في غيبة من رأى علماء المسلمين ،  
وطالب بجمع البحوث الإسلامية من الجهات المختصة ، أن يرسل  
المشروع إليه ليدرسه ، فإن كان خيراً لا يخالف المبادئ المقررة  
أقره ، وإن كان غير ذلك رده شاكراً للذين مكثوه من الدراسة .  
وجاء المشروع إلى المجمع فألف لجنة من أعضائه لدراسته .  
وانتهت اللجنة من دراستها إلى أمرين :

أولها : مخالفته للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية والإجماع ، الذي انعقد في عهد الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من أئمة الدين ، وذلك في تقييد الطلاق أو منعه ، وتقييد تعدد الزوجات أو منعه ومخالفته للفقهاء الإسلامى بإجماع فقهاء في مسألة الولاية وحسن الزواج ، كما كان مخالفا للمصلحة الاجتماعية .

ثانيهما : أن الموازنة التي قامت بها اللجنة في الموضوعات التي تعرض لها مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية وتعرض لها مشروع اللجنة التي قامت بدراسة الأسرة ، ووضعت مشروعا عاما في كل أحكامها ، انتهت بترجيح ما كان في المشروع العام إلا في بعض عبارات .

ومهما يكن فقد كانت الموازنة في أمور جزئية تكون موضع دراسة عند عرض المشروع العام ليكون قانونا .

### المخالفات الصريحة للقرآن والسنة :

٢ - خالف مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية النصوص والإجماع في أمرين :

الأول : الطلاق .

والثاني : تعدد الزوجات .

## الطلاق

فبالنسبة للطلاق صرح القرآن بجوازه ، ولم يذكر قيوداً له إلا قيوداً نفسية لكي يقع الطلاق في حال القصد إليه من عزيمة ، وإرادة جازمة ، ولا يقع تحت تأثير حال طارئة غير دائمة ، بل يقع عند قصد الفراق ، والأساس أن الطلاق يقع بإرادة الزوج .

وقد صرح القرآن بجواز الطلاق في مثل قوله تعالى :  
« لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتدر قدره » (١) .  
وقال تعالى عند احتدام الخلاف بين الزوجين : « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته » (٢) .

وقال تعالى : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا للعدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأنين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » (٣) .

(٢) النساء : ١٣٠ .

(١) البقرة : ٢٣٦ .

(٣) الطلاق : ١ .



وهكذا نجد الكثير من آيات الله تعالى يجهز الطلاق مقيداً بقيود نفسية يلاحظها المطلق في نفسه ؛ لكيلا يظلم أحداً ، فهي قيود دينية خلقية ، لا يمكن أن يجرى فيها تحقيق القضاء ، الذي يكون في الأمور البيئية الظاهرة ، ولا يكون في الأمور النفسية الخفية ، إذ ذلك يكون لحكم الدين وقانون الأخلاق .

وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد طلق ، وطلق أصحابه الذين عاينوا وشاهدوا ، وتلقوا علم النبوة عن الرسول المبعوث رحمة للعالمين .

وانعقد الإجماع من لدن عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى عصرنا ، إلى أن جاء عصر الذين يريدون إخضاع أحكام الإسلام لأنظارهم سواء أكانت مستقيمة أم كانت منحرفة .

وأن جواز الطلاق أمر معروف من الدين بالضرورة .

٣ - وقد جعلته اللجنة التي ألغت بوزارة الشؤون الاجتماعية ورأسها السيدة الوزيرة لا يقع إلا أمام القاضي ويشهاد بإصداره بعد عرض التحكيم أو الإصلاح بنفسه .

وإذا أوقع الطلاق بغير هذه الطريق يقع الطلاق ، إذا



استوفى شروطه الشرعية ، ولكن يعاقب بحبس أو بغرامة مائة  
جنيه ، أو بهما معا .

ولو أخذ بهذا المشروع لادى لا محالة إلى أمرين مخالفين  
لتعريض الدين أو الإجماع .

الأمر الأول : أنه زيادة في الشرع في أمر لم يأت الشرع فيه  
بهذه الزيادة فلم يشترط القرآن ولا السنة أن يكون أمام القاضى ،  
وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والصحابة والتابعون والفقهاء  
أجمعون ، بل المسلمون أجمعون ، يطلقون من غير أن ياجأوا  
إلى القاضى ليقع الطلاق بين يديه .

الأمر الثانى : أنه منع للطلاق ، ووضع عقوبة عليه ، ومعنى  
العقاب عليه : أن يكون فيه إثم يستوجب العقاب ، وذلك مناهضة  
لإباحة القرآن والسنة والإجماع للطلاق . فبينما يقول الله  
تعالى : ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ، <sup>(١)</sup> يقول هذا المشروع :  
لا ، بل عليه عقاب صارم . فهل تكون مصادمة للنصوص  
المقدسة ، وإجماع المسلمين أكبر من هذه المصادمة ؟ .

---

(١) البقرة : ٢٣٦ .

وأن ذلك فيه ضرر كبير على الأسرة ؛ لأن شئون الأسرة بحكم الدين يجب أن تكون مستورة بستر الله تعالى ، وفي ظل حكمه الرحيم العادل ، يحكى أن قتادة طلق امرأته فقال له بعض الناس لم طلقت امرأتك ؟ فقال : « إن المؤمن لا يفشى سر أهله » .

وإذا كان الطلاق أمام القاضي بإشهاد يصدره ، فإنه سيبحث عن بواعثه وقد يكون من البواعث - وذلك كثير - ما يضر إعلانة في مجلس القضاء سرا أو علانية ، كأن يكون ذلك من رية بينهما وإذا أعلن ذلك أضر الزوجة والأولاد ، ومن يتصلون بالأسرة من آباء وإخوة وقد يكون فضيحة ، لا تقف عند حد ، وأن القرآن الكريم قد لاحظ ذلك . ولهذا عندما أجاز تحكيم الحكام اشترط : أن يكونا من أهله وأهلها ، فقال تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » . (١)

هذا : وإن العقاب على الطلاق قد يؤدي إلى ضرر شديد للمرأة ، أو استباحة لما حرم الله تعالى ، فيعيش معها على بغض

---

(١) النساء : ٣٥ .

وكراهية ، وتصير معلقة : لا هي زوجة تأخذ حقوق الزوجية ، ولا مطلقة يغنيها الله من سمته وقد يستبيح ما حرم الله أو يتزوج زواجا غير مسجل ، فلا تتقرر حقوق الثانية كما ضاعت حقوق الأولى ، وذلك الحرمان الأول لا يحله الله تعالى ، كما قال تعالى : «ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة» (١) .

ولهذا : نجد المنع الحرام الذي قرره لجنة الشؤون الاجتماعية برئاسة وزيرتها يؤدي إلى الوقوع في حرام وضرر بالمرأة ، والوقوع في المحرمات .

٤ - وما الذي أدى بوزارة الشؤون الاجتماعية إلى الوقوع في ذلك ؟ تذكر ما تذكره :

قالت اللجنة: إن الطلاق قد كثر كثرة فاحشة فنسبة الطلاق إلى الزواج ٢٥ ٪ / أى ربع عدد الزواج فتتفرق الأسرة ، وتتشتت ، ومن الواجب وضع حدود له .

ذلك قولهم بأنواهم .

لنفكر فيه ونقرر ما يأتى :

---

(١) النساء : ١٢٩

أولا : أن نسبة عدد الطلاق إلى عدد الزواج ٢٣ / ١٠٠ على حسب إحصائية سنة ١٩٦٠ وأن هذا الإحصاء مأخوذ من دفاتر الموثقين الذين يوثقون الطلاق قبل الدخول مطلقا سواء أكان قبل الدخول ، أم كان رجوعيا ، أم كانت بائنا بتراضى الطرفين وما يكون الزواج قد استؤنف بعد .

ثانيا : أنه ليس كل طلاق يخرب الأسرة .

ثالثا : أن الطلاق الذي يكون بحكم القاضي في أمريكا وأوربا نسبته أكبر من هذه النسبة بكثير وذلك لانحلال الأسرة هناك ، ولينضرب عن هذا صفحا ؛ لأن أمرتنا الإسلامية لا تزال - بعون الله تعالى - أشد الأسر في العالم تماسكا .

ولنتظر في الأمر الثاني وهو الذي تركته وزارة الشؤون الاجتماعية ، لا نقول إحصائيا أو جهلا ، ولكن نقول : نسبانا .

وهو أنه ليس كل طلاق يفرق الأسرة ، فيفرق ما بين الآباء والأمهات والأولاد ، فيجب عند دراسة الطلاق الممزق للأسرة المضيغ للأولاد ، أن نفرق بين الطلاق قبل الدخول فإنه لا يفرق

بين الأسرة بل إنه يحمي المجتمع من أن تتكون الأسرة على أساس غير سليم تحمل في تكوينها أسباب انحلالها .

ولا تفرق بين طلاق رجعى ، وطلاق بائن ، ولا بين طلاق بتراضى الطرفين ، وافتدائه المرأة نفسها بمال ، وطلاق بغدير رضا المرأة .

وأنه إذا استنزل من عدد الطلاق عدد الطلاق قبل الدخول وعده الرجعات ، فإن الطلاق الرجعى إنذار بالافتراق ، وليس افتراقا إلا بعد انتهاء العدة ، وإذا استنزل أيضا عدد الطلاق بتراضى الطرفين ، كما يستنزل من عدد الزواج ، الزواج بين مطلق ومطلقة فإنه إعادة للحياة الزوجية بعد الطلاق فلا تفرق إذا استنزل هذا من الزواج واستنزل ذلك من الطلاق لا تصل نسبته إلى ٢/١ وكثيرا ما تكون فيها الإساءة من جانب الزوجة ، وقد يكون لريبة بينهما .

ذلك هو النظر الحق إلى الطلاق وهو تقدير العزيز العليم .

## تعدد الزوجات

هـ - ولنتنقل إلى تعدد الزوجات ، وإنا نرى تقييده أو منعه مصادمة لمصوص القرآن والمأثور في السنة ، وإجماع الصحابة ومن بعدهم : التابعين والأئمة المجتهدين إل إجماع المسلمين من عصر النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - إلى أن كان في أيامنا من يريدون إخضاع الإسلام لأنظارتهم .

جاء في مشروع اللجنة التي ألغت برئاسة السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية أنه ، لا يجوز لمزوج أن يوثق زواجه بأخرى إلا بإذن من المحكمة المختصة ولا تأذن المحكمة إلا بعد التحري والتحقق من توافر المبرر الشرعى ، والقدرة على القيام بحسن المعاشرة والإنفاق ، ولا تسمع دعوى الزوجية إذا تم على خلاف ما تقدم .

وقررت عقوبة الحبس وبغرامة مائة جنيه ، أو بإحدهما على من يتزوج بغير هذا الإجراء .

كما قررت العقوبة على الذين يدلون بمعلومات يثبت عدم صحتها ،



ويترتب عليها التوثيق . وكذلك قررت العقوبة على الموثق الذي  
يوثق من غير أن يكون لديه إذن من القاضي .

ولنتظر في المشروع فيما يتعاق بهذا الجزء منه من ناحيتين :

الناحية الأولى : الشرعية في الإسلام ، فنقول : إن الله تعالى  
أباح التعدد ، وقيد به عدد معين ، بخالفنا بذلك شريعة التوراة ، التي لم  
تنص على عدد ، وقيد به بعض الأحبار بثماني عشرة ، فقال تعالى :  
« وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحروا ما طاب لكم من  
النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو  
ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ، <sup>(١)</sup> أي لا تظلموا ، لأن  
عال كقال معناها ظلم .

أباح الله تعالى التعدد إلى أربع ، والنبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم حدد لأكثر من ذلك خاصة له من دون المؤمنين ، لأسباب :  
اجتماعية وسياسية .

وأجمع على الإباحة بهذا العدد الصحابة الذين تلقوا علم النبوة  
من النبي كما أجمع التابعون الذين تلقوا علم الصحابة أو الأئمة  
المجتهدون من بعدهم بل أجمع المسلمون كما ذكرنا .

---

(١) النساء : ٣

ويكون المنع بهذا فيه مصادمة لنص القرآن ، وسنة النبي  
- صلى الله تعالى عليه وسلم - والصحابة وإجماع المسلمين ، وأنه  
بدعة في الدين ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

والناحية الثانية : ما اشترطه نص المشروع لإصدار الإذن  
فقد قال : لا تاذن المحكمة إلا بعد التحري والتحقيق من توافر  
المبرر الشرعى والقيام بحسن المماثلة والإففاق .

هذا نص مبهم ، لا يصحح أن يكون مادة في قانون يطبق فما  
هى المبررات المسوغة للتعدد؟ فهل يكون منها حال ما إذا كان  
بينهما ما يرجب تصحيح الوضع بعقد شرعى رسمى ، وهل يكون  
من مصلحة المرأة المنع من ذلك؟ ومهما يكن فإن اللفظ مبهم  
لا يكون في قانون يطبق .

وكيف يتحقق للقيام بالعشرة الزوجية وكيف يكون تحقيقه  
وأن يكون على الدوام ، هل تفتش القلوب ، وتعرف النيات  
في الحاضر والقابل !!!

إن ذلك أمر غير ممكن ، والمقصود بوضع هذا الكلام المبهم :  
المنع المطلق وهذا مصادمة واضحة صريحة للنصوص والإجماع .

---

(١) النساء : ٣

٦ - ولقد وضعت عقوبة لأمر أباحه الله تعالى ، فالله تعالى يقول : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة . أو ما ملكت أيمانكم ، <sup>(١)</sup> ووزارة الشئون الاجتماعية بلجنتها الموقرة ، تقول : إذا نكحتم ما طاب مثنى أو ثلاث فالحبس والغرامة مائة جنيه .

لقد قال كاتب اجتماعى فى آخر القرن الماضى ورددوا قوله إن شرط الإباحة العدالة ، والله تعالى بين فى آية أخرى استحالتها فقال تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ، <sup>(١)</sup> .

ونقول : إن العدالة المادية هى المطلوبة وهى المساواة فى المسكن والملبس والمجيت . . أما العدالة المنفية فهى العدالة فى المحبة القلبية ، ولم يطالب بها الله تعالى ، لأنها ليست فى الملك التى يجرى بها التكليف ، فسيحان مقلب القلوب ، ولذلك عقب النبى بقوله تعالى « ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ، فعنى ذلك أنه غير مطلوب هذه العدالة بل المطلوب ألا نهمل إحداها .

---

(١) النساء : ١٢٩

ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عند قسمه بين زوجاته :  
« اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا توأخـذني فيما تملك  
ولا أملك ، .

٧ - وأخيرا إن هذا المنع فيه ضرر للبرأة مع مصادمته  
لأوامر الشرع وإجماع المسلمين ، وفيه تدخل في حرية التعاقد ،  
وفيه فساد للمجتمع الإسلامي .

إن الأصل في العقود الاختيار ، ومن غير رقابة من الدولة  
إلا أن يكون مخالفاً للنظام العام ، وإن تعدد الزوجات لا يمكن  
أن يكون في دولة دينها الرسمي الإسلام مخالفاً للنظام العام بل إن  
منعه هو المخالف للنظام العام .

وإن مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية تقييد الحرية المرأة  
والرجل معا وكل تقييد للحرية ظلم في ذاته إلا أن يكون له مبرر  
من دين أو خلق .

ولأنه قد يكون في المنع مضرة بالمرأة ، لأنه قد يكون تصحيحا  
لوضع وقع إثما وربما لا تجد المرأة زواجا (لا مع زوجة أخرى  
فتنالها عند المنع مضرة الحرمان والعنوسة .

وإن منع التعدد يترتب عليه انحلال اجتماعي، فتعدد الحلائل بدل تعدد الحلائل كما هو الآن في أوروبا وأمريكا، التي لا تعدد فيها الزوجات، ولكن تعدد الحليلات، وبذلك ينحل المجتمع ويعم الفساد.

٨ - ولماذا كانت مخالفة الشرع الإسلامي بنهوضه وآثاره والإجماع؟ قالوا: لأن التعدد تفاقم أمره وكان التعدد لغير المقصد الشرعي والكثرة التشرود.

ونقول: إن التعدد قد أخذ يقل من تلقاء نفسه، فقد كان الإحصاء سنة ١٩٥١ عقب الحرب العالمية بلغ نحو ٤٠٤.٠٠٠ / وإحصاء سنة ١٩٦٠ دل على أن النسبة هبطت إلى ١٠٤.٠٠٠ / والمجتمع يعالج نفسه، والعلاج بقانون - ولو لم تكن فيه مصادمة الشريعة - لا يصح إلا للضرورة، ولأنه لو وضع التوثيق الرسمي للعقود الزواج لأدى ذلك إلى أن نعقد العقود التي لا توثق وفيها ضياع حقوق المرأة، وحقوق الأولاد. فيؤدي القانون إلى عكس مقصده وإن التقنين حيث يكون فيه تقييد للحرية يكون كالدواء لا يعطى إلا إذا عجز الجسم عن أن يستمد علاجه من حيويته.

وجسم الآفة لم يعجز عن علاج التعدد وإن لم يكن داء ؛  
لأنه شريعة الله ، ولا يمكن أن تكون شريعة الله تعالى داء ،  
إنما شفاء ورحمة للمؤمنين .

وقالوا : إن التعدد في الماضي كان لمقاصد شرعية ، والتعدد  
الآن لأجل الشهوة ولم يبينوا ما المقاصد الشرعية القديمة ؟  
ونعفيهم من الجواب .

ونقول لهم : إذا كان التعدد للشهوة فإن هذا لا يوجب  
المنع ولا يسوغه ؛ لأنه إذا كان للشهوة فإن وضعها في حلال  
خير ، وحلال في تعدد خير من حرام مؤكد ، فإذا سيطرت  
الشهوة فإن ذلك أدعى لبقاء الإباحة لا المنع .

وقالوا : إن التعدد يفتتح باب التثرد .

ونقول : إن التثرد ليس سببه التعدد ، أو الطلاق ، إنما  
سببه ضعف الولاية على النفس وضعف الرقابة على الأولياء .

وقد ثبت بالإحصاء أن التثرد في أكبر البلاد الأوروبية  
أكثر عدداً من التثرد في البلاد الإسلامية ولكن هناك يؤوى  
المتثردون .

وأخيراً إن التعدد دواء وليس بداء .



## زيادة السن

٩ - وأنه جاء بمشروع وزارة الشؤون الاجتماعية ، ويزيد سن الزواج ، فيجعله بالنسبة للزوجة ثمانى عشرة سنة بدل ست عشرة ، ويجعله للزوج إحدى وعشرين سنة ، وأن ذلك يؤدي إلى الفساد وهو شاذ في ذاته .

أولاً : لأن جعل الحد الأدنى لسن الزواج ست عشرة للفتاة وثمانية عشرة للفق هو أهل حد أدنى في العالم كله فبعض البلاد لا تعدد سناً ، وبعضها يحدده بثلاث عشرة .

ثانياً : أنه في هذا الوقت الذى شاع فيه الكلام في الحب في الإفراصة المرمية وفسخ المرمية والصحف والمجلات والروايات يجب إطفاء نوازع الشهوة بالحلال مريماً ولا يهور الإبتغاء المنع .

ثالثاً : أن الشائع في تقري وبين العمال المسارعة إلى تزويج بناتهم وأبناتهم ، وكل قانون يجب أن يكون متلاقياً مع رغبات

الشعب وشعوره العام ، ولا يكون مصادما له ، ولا يكون مضيقا للحرية من غير باعث على ذلك وإلا كان ظلما .

رابعا : أنه يتبدى خطبة الفتاة من الخامسة عشرة وكان يجب أن يكون ذلك الحشد الأدنى لسن الزواج ، فإذا جاءت الخطبة مثلا في السابعة عشرة ، ورد للمن كارت في ذلك فوات السكف ، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : « إذا جاءكم من ترضون دينه ، فزوجوه - إلا تكن فتنة وفساد كبير . »

### الولاية على النفس :

١٠ - يلاحظ على مشروع لجنة الأحوال الشخصية في الولاية على النفس والحضانة أنه راعى جانب المرأة ، ونسى حق الرجل في تربية أولاده والقيام عليهم ، وهو المولود له والمنسوبون إليه وفوضوا للأم كل شيء ، ونسوا قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء ، » (١) .

وجعلوا للأم حق الولاية على النفس وقدموها على الإخوة

---

(١) النساء : ٣٤ .

الاشقاء أو لأب ، وخالفوا بذلك قول الفقهاء أجمعين إذ لم يجعل  
من هؤلاء ولاية لها مع وجود العصبات وهم الذين يستطيعون  
الإشراف على أخيهام أو أخوتهم ، وفي ذلك مخالفة لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم « الولاية إلى العصبات » .

ولم يوافق على أن يكون للأم ولاية إلا أبو حنيفة إذا لم يكن  
عصبات قط .

هذا وفي مشروع وزارة الشؤون تعرض لمسائل جزئية  
تنظر عندما ينظر المشروع العام الذي انتهت من وضعه لجنة  
من كبار العلماء سنة ١٩٦٥ .

محمد أحمد أبو زهرة

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق  
وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

کتابخانه

۱۹۷۸ / ۴ : ۲۰۰۰

7.577

19r



0598491